نضال الشعب

الاثنين 2025/1/27 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (123)

1.9 مليون فلسطيني بقطاع غزة بلا مأوى و660 ألف طفل خارج المدارس

«الجدار الحديدي» إعادة سيناريو شارون بعملية «السور الواقي»

افتتاحية العدد

في التالي لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، انطلقت ما يسميها الاحتلال بعملية «الجدار الحديدي» في الضفة الغربية، بعد عملية تحضير وتعبئة وتحريض إعلامي من قادة القوى اليمينية والفاشيين الجدد بالائتلاف الحكومي الإسرائيلي، علاوة عن قادة جيش الاحتلال وفي مقدمتهم ما يسمى وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس، الطامح لخلافة نتنياهو في منصب رئاسة حزب الليكود والحكومة.

المبررات والذرائع لإطلاق هذه الحملة وفي مقدمتها ضمان أمن «إسرائيل» من تكرار أحداث السابع من أكتوبر، ووقف التهديد الإيراني المزعوم لم تكن لتقنع مبتدئ حديث العهد بالعمل السياسي، بقدر ما تعكس توجهاً استراتيجياً لدى حكومة نتنياهو باغتنام الفرصة لتقويض وإنهاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بالوقت الذي دمرت فيه قطاع غزة، واستنزفت قواه الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وحولت استمرار الحياة فيه إلى تحدي قد يصعب على الجميع تحمله.

وربما اغتنام الفرصة المواتية التي يعتقدها نتنياهو وشركاءه في الحكم هو انشغال إدارة ترامب الجديدة بالوضع الداخلي خلال الستة أشهر الأولى من توليها لمهامها من أجل ترسيخ نهجها الجديد والقضاء على ما تبقى من إرث الإدارة الديمقراطية، خاصة أن ترامب وفريقه حرص على تبريد الأزمات الدولية المشتعلة قبل دخوله للبيت الأبيض، ولعب فريقه دوراً حاسماً بوقف إطلاق النار والعودة لتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 في لبنان، وكذلك التوصل لوقف اطلاق النار في غزة، الذي ما زالت ترافقه المخاوف والشكوك فيما يتعلق باستمرار الالتزام به من قبل نتنياهو لإرضاء المتطرفين من شركاءه للحفاظ على بقاء ائتلافه الحكومي.

وفي سبيل الوصول الى تقويض السلطة الفلسطينية فإن الهدف المعلن هو مكافحة الإرهاب والقضاء على قوة حماس، الأمر الذي يعكس غضب نتنياهو وشركاءه من إنجاز عملية حماية وطن من إنهاء المظاهر المسلحة وكافة أشكال الفلتان الأمني والمليشيات المسلحة في مخيم جنين، الذي لاقى الترحيب من المجتمع الدولي على قدرة السلطة على بسط الأمن وقدرتها على تحمل مسؤولياتها لاحقاً في قطاع غزة.

نتنياهو بهذه العملية المدبرة والسيئة الاعداد والإخراج وهي شبيهة إلى حد كبير مع سيناريو «السور الواقي» لشارون في شباط 2002 الذي حاول من خلالها اسقاط السلطة الوطنية الفلسطينية وانتهت تلك العملية باغتيال الرئيس الرمز ياسر عرفات.

محاولة تكرار هذا السيناريو الآن مع اختلاف المعطيات المحلية والدولية، والإقليمية قد يواجه صعوبات كبيرة بسبب تحول القضية الفلسطينية إلى قضية دولية، وبسبب الاعترافات الدولية بدولة فلسطين التي وصلت إلى 149 دولة، علاوة على تعزيز مركزها القانوني الدولي باكتساب صفة أعلى من مراقب في الأمم المتحدة، إضافة لتحذير الأطراف الإقليمية والدولية وخصوصاً الأشقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية من مخاطر تكرار حرب الإبادة الجماعية بالضفة الغربية لأنها ستكون أكثر عنفاً ودموية من قطاع غزة بسبب التداخل الديمغرافي بين المستوطنات والقرى والمدن الفلسطينية، هذا علاوة على مخاطر التطهير العرقي وتداعياته على دول الجوار لما يشكله من تهديد للأمن والسلام الإقليميين بالمنطقة.

يدرك نتنياهو أن الفيتو الذي يحاول فرضه على بسط سلطة الحكومة الفلسطينية على قطاع غزة لا يعني سوى إطالة أمد حالة اللاحرب واللاسلم في القطاع، وهو لا يعني سوى عودة سيطرة ميلشيات حركة حماس لكن هذه المرة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وهو الخيار الذي يفضله لكن دونما إعلان، أو قد يكون أحد خياراته الدفع باتجاه صومولة قطاع غزة.

الحملة المسعورة اليوم، أولًا توجه رسالة مغرضة للرأي العام الفلسطيني الرافض للاحتلال والذي يؤيد مقاومته بكافة الأشكال بأن «إسرائيل» تستكمل ما بدأته قوات الأمن الفلسطينية استناداً لاتفاق التنسيق الأمني لإنهاء المقاومة من جنين ومخيمها، وهو يوجه بذلك الادعاء والإيحاء الظاهر والباطن رسالة لتقويض مكانة السلطة والأجهزة الأمنية أمام شعبها وجمهورها، وبالتالي في حال اسقاطه للسلطة لا تجد من يدافع عنها.

والرسالة الثانية للإدارة الأمريكية الجديدة والمجتمع الدولي بأن السلطة وقواتها الأمنية عاجزة عن القيام بحفظ الأمن بالضفة، فكيف ستتسلم الأمن بغزة بعد الحرب التي لم تحقق حكومة نتنياهو ادعاءاتها بالقضاء على حركة حماس وقواتها.

هدف إسقاط السلطة هو إسقاط النظام السياسي الفلسطيني، وضرب المشروع الوطني الفلسطيني، وإنهاءه والقضاء على هدف الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية.

هذا الهدف كان ولا زال الشغل الشاغل للاحتلال، وتتحدد قدرتنا على مواجهة هذا التحدي وإسقاطه، ليس فقط بالركون إلى الشرعية التي تمتلكها المنظمة والسلطة، بل باتخاذ إجراءات عملية ملموسة، تعزز من مكانة الحكومة والسلطة في قطاع غزة في مرحلة الفراغ والانتقال، والاستفادة من الزخم الشعبي المؤيد لعودة السلطة كضامنة للأمن والاستقرار واستعادة الحياة، وكقدرة أيضاً على ممارسة السلطة وحكومتها إدارة الوضع بالضفة رغم كل محاولات الحصار والتفتيت، ومصادرة الأراضي والضم وإطلاق العنان لميلشيات المستوطنين لممارسة العدوان والفاشية وأعمال التخريب والاعتداء على الأرض والانسان.

نعم يتطلب الأمر جرأة سياسية، ووحدة قرار وموقف من القيادة السياسيّة ونواتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، كيف ندير الصراع والمواجهة ونرمم الوضع بالمنظمة من جهة أخرى، بإطلاق مبادرة لحوارات ثنائية تدعو لها اللجنة المركزية لحركة فتح مع مكونات وقوى المنظمة السياسيّة والمجتمعيّة، ومن ثم لحوار ما بين هذه المكونات تمهيداً وتأسيساً لحوار وطني شامل على قاعدة ترسيخ هدف الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والالتزام ببرنامج المنظمة السياسي والتزاماتها القانونية، وبالشرعية الدولية والقانون الدولي بشكل شامل وليس بصورة انتقائية، وبتحديد المقاومة الشعبيّة السلميّة كشكل نضالي يستجيب للظرف الملموس الذي تمر به قضيتنا وشعبنا مع المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مستقبل شعبنا وقضيتنا.

تذكروا كلامي!.. مقررة أممية: إسرائيل قد ترتكب إبادة بالضفة على غرار غزة مالم نتدخل

نتنياهو ينفذ تهديداته بنقل جرائمه إلى الضفة.. وزير حربه يتوعد: «جنين هي البداية»

تقرير: نائل موسى

لم يكد اتفاق وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ العملي في قطاع غزة حتى سارع جيش الاحتلال الإسرائيلي وبقرار سياسي يرى محللون انه مبيت الى شن عدوان واسع النطاق على شمال الضفة استهدف مدينة جنين ومخيمها وتدحرج الى ارجاء المحافظة مستنسخا نهج العدوان الشامل ذاته من إبادة وتهجير وتدمير وقطع للكهرباء والوقود واستهداف للقطاعين الطبي والصحفي.

وتشن قوات الاحتلال عدوانا غير مسبوق على جنين ومخيمها، ترافقها جرافات عسكرية ثقيلة، بالتزامن مع تحليق طائرات الاحتلال المُسيرة والحربية في الأجواء، وسط تهديدات وزراء في حكومة الاحتلال بتصعيد الأوضاع في الضفة الغربية التي تشهد حصارا عسكريا ومنع لحركة النقل والتنقل.

وفيما سارع رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الى إطلاق اسم عملية « الجدار الحديدي» على عدوانه على الضفة، لم يترك وزير حربه، يسرائيل كاتس، مجالا للتكهنات عندما توعد بتوسيع الهجمات، مشيرا إلى أن جنين هي النموذج والبداية وسيعمم على جميع أنحاء الضفة الغربية.

وأوضح وزير جيش الاحتلال أن هناك أماكن أخرى في الضفة ستشهد عمليات عسكرية وأن عملية «الجدار الحديدي» التي بدأتها قواته في جنين، الثلاثاء، من المتوقع أن تشكل تحولا في استراتيجية جيشه في الضفة الغربية وهو أول درس من أسلوب الغارات المتكررة في غزة».

ورأت القناة 12 الإسرائيلية أن العملية المستمرة في جنين، تجري في هذا الوقت بسبب الوعد الذي قدمه نتانياهو للوزير المالية المتطرف سموتريتش، إضافة إلى ذلك ان حكومة نتنياهو انتظرت دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، خوفا من أن يؤدي شن مثل هذه العملية إلى قرار ضد إسرائيل في مجلس الأمن».

وفيما يتواصل العدوان البري الشامل، أفادت هيئة البث الإسرائيلية نقلا عن مصدر أمني بإزالة جيش الاحتلال ما وصفه بضوابط اعتمدت في الماضي، خلال الاجتياح الحالي لمخيم جنين في الضفة الغربية المحتلة.

وبحسب المصدر، فان الضوابط تتعلق بقواعد الاشتباك وإطلاق النار والأضرار الجانبية. ما يعني إطلاق يد الجنود في القتل والاستهداف دون ضوابط.

وأضاف أنه تم الآن إخلاء ألفي مواطن من سكان مخيم جنين بعد الخضوع لفحوصات، زاعما ان الشهداء الذين قتلهم جيش الاحتلال مقاومين ومن بينهم منفذا عملية الفندق متجاهلا ان بين الضحايا أطفال وأطباء وممرضين.

وفيما ارتفعت حصيلة الضحايا في الأرواح الى 15 شهيدا، وعشرات الجرحى والمعتقلين بينهم سيدات، أقدمت قوات الاحتلال على قطع الكهرباء عن مخيم جنين وأجزاء واسعة في محيطه، الأمر الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مستشفيي جنين الحكومي وابن سينا.

محافظ جنين كمال أبو الرب، قال: أن الاحتلال يمنع وصول الوقود إلى المستشفيات لاستعماله في تشغيل المولدات الكهربائية، لافتا إلى أنه يتم العمل بالوقود المتوفر حاليا في مولدات المستشفيات، وتجري محاولات لإدخال المزيد من الوقود حتى لا يتم قطع الكهرباء عن غرف الطوارئ وقسم غسيل الكلى والحضانات، فيما تحاول طواقم شركات الكهرباء الدخول لإصلاح الأعطال رغم منع الاحتلال، لضمان عودة التيار.

وبالتوازي تعمل جرافات الاحتلال وقواته على تجريف البنى التحتية وتدمير وحرق المنازل وتجبر أهالي المخيم على ترك منازلهم والنزوح، تحت بالقوة وتهديد السلاح، وفتح ممرا واحدا يضطر فيه الناس إلى المرور عبر كاميرات لفحص بصمات العين والوجه، حتى وصولهم إلى دوار العودة غرب المخيم.

وقدر مدير الخدمات في المخيم ومديرة الوكالة في المخيم، أعداد العائلات التي نزحت عن المخيم بالمئات بمعدل 4-5 أفراد من كل عائلة.

وأشار أبو الرب، إلى فتح المحافظة المركز الكوري ومراكز أخرى في المدينة لاستقبال النازحين، إلا أن الاحتلال منع توجه الناس إلى المدينة وأجبرهم على سلوك طريق واد برقين باتجاه دوار العودة.

وأضاف، أن البلديات في قرى الخط الغربي من المدينة أعطيت تعليمات بفتح مراكز وشقق للنازحين واستقبالهم وإمدادهم بالاحتياجات الضرورية.

وقال رئيس بلدية جنين محمد جرار، إن قوات الاحتلال أجبرت الأهالي على النزوح من أحياء في شارع مهيوب وجبل أبو ظهير ومناطق أخرى، بعد نادوهم عبر مكبرات الصوت وبواسطة طائرة مسيرة بوجوب الإخلاء.

وأضاف، أن الاحتلال فتح ممرا واحدا لإجبار الأهالي على سلوكه وهو باتجاه دوار العودة في المخيم، ومن ثم إلى واد برقين. وانه تم التواصل مع عدة مؤسسات دولية لتأمين الاحتياجات الطارئة لمن جرى إخلاؤهم.

وقال جرار، أن 600 مواطن علق داخل مستشفى جنين الحكومي منذ بدء العدوان، ومنع الاحتلال خروجهم، ما أدى إلى إرهاق المستشفى ونفاد الغذاء منه، قبل ان يسمح بالمغادرة بعد إغلاق مداخل المستشفى بالحواجز الترابية.

وتطرق المحافظ، إلى منع الصحفيين في مدينة جنين وأطراف المخيم من التغطية، مشيرا إلى أن الاحتلال يمارس مهمته في منع التصوير وإظهار جرائمه من خلال منع الصحفيين من أداء عملهم.

وخلص محافظ جنين، للقول: إن حكومة الاحتلال بدأت بجنين لاستهداف مخيمات الضفة بشكل عام، مشيرا إلى أن وعود نتنياهو للوزير سموتريتش لإبقائه في الحكومة بدأت في مدينة جنين ومخيمها.

وأضاف أن هذه التهديدات بدأنا بسماعها منذ 10 أيام وبعد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

وقال أبو الرب: "كل لحظة تصل تعزيزات عسكرية إسرائيلية إلى مدينة جنين ومحيط المخيم، والهدف واضح هو تدمير مخيم جنين، فقوات الاحتلال تستهدف كل شيء في جنين، وقصفت موقعاً لمسعفين، والجرافات العسكرية التي وصلت إلى جنين لم نشهد لها مثيلا من حيث العدد من قبل".

وأكد أبو الرب أن التركيز سيكون كبيرا على مستشفى جنين الحكومي لأنه المستشفى الحكومي الوحيد في المحافظة وهو يحتاج إلى تخصصات في العظام والشرايين والباطني، ما سيؤدي إلى ضغط عليه خاصة مع ازدياد أعداد الإصابات.

مجدلاني يحذر: حكومة الاحتلال تشن عدوانا شاملا بدأ بجنين لتنفيذ مخططات استراتيجية للتهجير

وقال: "تقدمنا بطلبات لوزارة الصحة لدعم المستشفى بالعديد من التخصصات المهمة خاصة في حالات الاقتحامات لعمل الجراحات الصعبة، كالشرايين والأوردة، كما أن المراكز الصحية في بلدات المحافظة وقراها تعاني أيضا نقص الكوادر الطبية، ما يزيد الضغط على مستشفى جنين الحكومي".

وقال إن خلايا الأزمة في جنين تعقد اجتماعات بشكل مستمر لبحث التطورات خاصة في حالة الاقتحامات المماثلة لهذا الاقتحام، تحديدا خلية الأزمة الصحية بالتعاون مع شركة الكهرباء والبلدية، لمواجهة أي طارئ.

وفيما يتصاعد العدوان على جنين يكثف جيش الاحتلال من تحركاته لحصار الضفة وتقطيع اوصالها لمنع حركة النقل والتنقل. عبر نشر المزيد من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية وتصعيد الاقتحامات وحملات الاعتقال وسط تصعيد إرهاب قطاع المستوطنين وعربدتهم حيث بصف المراقبون الوضع بانه اشبه بطنجرة ضغط تصفر على شفا الانفجار.

وأفاد المدير العام للنشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أمير داود، بأن من بين الـ 898 حاجزا عسكريا وبوابة حديدية تقطع اوصال الضفة، بضمنها 18 بوابة حديدية نصبها الاحتلال منذ بداية العام الجاري 2025.

وأضاف، المحصلة النهائية لعدد الحواجز بكل تصنيفاتها (898)، منها (146) بوابة حديدية بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأشار إلى أن المستعمرين بحماية جيش الاحتلال نفذوا سلسلة اعتداءات على القرى والبلدات الفلسطينية ومركبات المواطنين وممتلكاتهم، خاصة في شرق قلقيلية، ما يدلل على أن هناك تبادلا وظيفيا بينهما، للتنغيص على حياة المواطنين.

وفيما يتواصل التنديد العربي والدولي بالعدوان على الضفة، حذرت المقررة الأممية الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز، من احتمال ارتكاب إسرائيل إبادة جماعية في الضفة الغربية على غرار تلك التي ارتكبتها في قطاع غزة.

وكتبت في منشور لها على منصة إكس، معلقة على العدوان الذي أطلقته قوات الاحتلال على مدينة جنين ومخيمها: «جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين لن تقتصر على غزة، إذا لم يتم إجبارها على التوقف».

وأضافت: «مع دخول وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره في غزة حيز التنفيذ، صعّدت آلة القتل الإسرائيلية من هجماتها في الضفة الغربية، و «إذا لم يتم إجبار القوات الإسرائيلية على التوقف، فإن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين لن تقتصر على غزة، تذكروا كلامي!»

رسميا، أدانت الرئاسة الفلسطينية العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا، بما فيها اعتداءات المستعمرين الإرهابيين بحماية جيش الاحتلال، مترافقاً مع نصب الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية على مداخل المدن والقرى، بهدف تقطيع أوصال الضفة الغربية.

وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، أن جرائم ميليشيات المستعمرين الإرهابية وجيش الاحتلال تأتي كجزء من استمرار حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مستهدفةً مقدساته، وممتلكاته.

وأضاف، ان الحكومة الإسرائيلية اليمينة المتطرفة تحاول جر الضفة إلى مواجهة شاملة من خلال هذه الحرب التي تنفذها، بهدف التصعيد، وخلق مناخ للعنف والتوتر

وطالب أبو ردينة، الادارة الأميركية الجديدة بالتدخل لوقف هذه الجرائم والسياسات الإسرائيلية التي لن تجلب السلام والأمن لأحد، مؤكدا أن الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية كأساس لحل القضية الفلسطينية، وتجسيد قيام الدولة الفلسطينية، بعاصمتها القدس الشرقية.

بدورها، حذرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، من محاولات تفجير الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة، بحثاً عن مبررات لنسخ جرائم الإبادة والتهجير التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، ونقلها إلى الضفة لخلق حالة من الفوضى العنيفة، لتسهيل ضمها، وهو ما تجلى في الهجمات الوحشية التي يرتكبها جيش الاحتلال وعصابات المستعمرين الإرهابية.

وحملت المجتمع الدولي المسؤولية عن فشله في الايفاء بالتزاماته تجاه شعبنا وتوفير الحماية الدولية له، وطالبت بفرض عقوبات دولية رادعة على دولة الاحتلال، وعناصر الإرهاب اليهودي.

وأكدت أنها تتابع حراكها السياسي والدبلوماسي والقانوني الدولي مع الدول والمنظمات الحقوقية والإنسانية المختصة، ومع مكونات المجتمع الدولي والأمم المتحدة لفضح جرائم الاحتلال ومستوطنيه، وحشد أوسع جبهة دولية ضاغطة

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني، قال: أن حكومة الاحتلال تقوم بعدوان شامل على الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطع الطريق أمام الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، حيث يواصل الاحتلال عدوانه بشكل يومي واخره استهداف مدينة جنين ومحاصرتها.

واعتبر الأمين العام، ما يقوم به الاحتلال من هجمة ارهابية ضد محافظة جنين، تنفيذا فعليا للتصريحات التهديدية التي أدلى بها رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، في وقت سابق، بالدعوة إلى تنفيذ ما اسمياه سياسات هجومية ودفاعية واسعة النطاق في الضفة وتدمير جنين ونابلس كما حدث في جباليا.

وأضاف: لقد بدأ بالفعل تنفيذ ذلك، وصولا الى تنفيذ مخططات استراتيجية قد تشمل تهجير الفلسطينيين، وربما تنفيذ مجازر وتوسيع المستوطنات بشكل غير مسبوق.

قتل وتدمير وحرق وتهجير والغاء «ضوابط الاشتباك» في جنين.. و٩٠٠ حاجز وبوابة تحاصر الضفة

وتابع، ما تتعرض له المحافظة ومخيمها هجمة ارهابية ضد المدنيين الأبرياء وسط صمت دولي وعربي يشجع الاحتلال على مواصلة ارهابه، داعيا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى الاجتماع والتحرك على كافة المستويات لوقف العدوان وتوفير الحماية الدولية لشعبنا.

واعتبر الأمين العام، اجراءات حكومة الاحتلال الفاشي بتقطيع اوصال الضفة بنشر المزيد من الحواجز العسكرية "حواجز الموت"، واغلاق مداخل القري والبلدات بالبوابات الحديدية والسواتر الترابية، مترافقا مع هجمة منظمة لقطعان المستوطنين على القرى والبلدات واحراق منازل المواطنين والممتلكات العامة بحماية من جيش الاحتلال، يأتي تنفيذا لمخططات الحكومة الفاشية لإحكام سيطرتها على الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وطالب مؤسسات حقوق الانسان والمجتمع الدولي بإرسال لجنة تقصي حقائق حول جرائم جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين ضد المدنيين الأبرياء، وبتجهيز ملف بمشاركة مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية والدولية تمهيداً لمحاكمة جنود الاحتلال على جرائمهم.

مشهديه الحرب في الفكر السياسي الإسرائيلي

بقلم: د. فريد إسماعيل

هي مشهديه الحرب تطغى على الفكر السياسي لدى الجانب الإسرائيلي، سلسلة مترابطة من الحروب على امتداد جغرافيا الصراع من غزة إلى لبنان والضفة الغربية، يدعي العدو فيها أنه يسعى إلى تغيير استراتيجية الأمن في المنطقة، والحقيقة أنه يحاول حسم الصراع لاعتقاده أن الظروف اليوم أصبحت مؤاتيه لتنفيذ أجندته في ضرب قضيتنا الوطنية ورسم واقع جديد يكرس ضم أجزاء واسعة من الضفة إلى كيانه.

في الواقع، نتنياهو يمتلك اليوم العديد من الأوراق التي تمكنه من التمادي في جرائمه في المنطقة، فهو في اتفاقه حول غزة كما في لبنان، أبقى من خلال العديد من النقاط العامة والعائمة، على نوافذ عدة يمكن أن يستخدمها كمبرر للعودة إلى القتال واستكمال مسلسل اجرامه. فالاتفاق المبرم بين دولة الاحتلال ولبنان والذي يتضمن تنفيذ القرار ١٧٠١ مع الورقة الأمريكية، لا يمنع إسرائيل بشكل قاطع من التدخل في المستقبل إذا كانت هناك تهديدات أمنية. ومع صدور هذا العدد تنفذ المهلة الممنوحة في اتفاق وقف اطلاق النار والمحددة ب ٦٠ يوما لانسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من الجنوب اللبناني، في ظل خروقات متواصلة للاتفاق ومطالبة الجيش الإسرائيلي بتمديد احتلاله لمناطق في الجنوب اللبناني لمدة ثلاثين يوما على الأقل لإنهاء ما وصفه ب «المهام الأمنية الضرورية» بحسب ما جاء في تقرير أوردته صحيفة يديعوت احرونوت على موقعها الإلكتروني (واينت) في ٢٢-١-٢٠٢٥ ، يضاف إلى ذلك مساع إسرائيلية للتنسيق مع إدارة ترامب للتنصل من الإلتزام باتفاق وقف اطلاق النار في ظل ضغوط محلية لعدم الانسحاب أو تأخيره، ومستندا إلى تصريحاته المتكررة في الأيام الأخيرة عن اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في المناطق الحدودية معتبرا ذلك دليلا على أن المهمة لم تكتمل بعد وأن التهديدات لا زالت قائمة، رغم تأكيدات غوتيريش بأن الجيش اللبناني يقوم بواجباته وأنه واليونيفيل قاموا بتفكيك أكثر من ١٠٠ موقع وبنية تحتية لحزب الله منذ توقيع اتفاق وقف اطلاق النار.

ورغم ذلك، فقد توجه نتنياهو إلى إدارة ترامب عبر وزيره للشؤون الاستراتيجية رون دريمرز بطلب السماح ببقاء جيشه في خمس مواقع جنوبي لبنان، مدعيا أن الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل غير قادرين على السيطرة على المناطق الجنوبية في ظل ما يصفه ب « التهديد المستمر» الذي يشكله حزب الله، مما يبرر استمرار احتلاله للمنطقة، في تناقض تام مع الوقائع على الأرض والتي تظهر انتشار الجيش اللبناني وبشكل قوي في كل مناطق انسحاب جيش الاحتلال.

من المعروف عن نتنياهو براعته في انتهاز واستثمار الفرص. وفي اتفاق وقف إطلاق النار مع لبنان، يقوم بالاستثمار في بعض البنود الهشة والعائمة لتبرير اعتداءاته ومحاولة استمرار احتلاله كالحق في الدفاع عن النفس، واتهامه للجيش اللبناني بعدم القدرة على السيطرة، وتفسيره لبعض بنود الاتفاق العائمة والتي يفهمها كل طرف طبقا لمصلحته وموقعه.

استنادا إلى تلك المعطيات، فإن نتنياهو يجد في هذا الاتفاق نوافذ تمكنه من العودة إلى القتال واستمرار اعتداءاته، فمشهدية الحرب تطغى على الفكر السياسي لدولة الاحتلال كما أشرنا.

كما في لبنان، كذلك في قطاع غزة. فقد راوغ نتنياهو أشهرا طويلة حتى وافق وبضغط أمريكي على اتفاق هش لإطلاق النار مع تأكيده أنه ليس نهاية للحرب. اتفاق معظم بنود مرحلته الأولى رمادية ومزروعة بعوامل الافشال والتفجير إذا ما رغب أي طرف بذلك، وبالتحديد نتنياهو الذي لا يرغب في الانتقال إلى اي مرحلة ثانية أو ثالثة، وهي مراحل لم يتم التوافق على أي من تفاصيلها. وهنا نحن لسنا بصدد تشريح ضبابية بنود الاتفاق وتجاهله للقضايا الأساسية، وإنما نحاول ومن خلال الاتفاق مع لبنان استقراء المرحلة المقبلة ومحاولة فهم طبيعة فكر نتنياهو وقدرته على المراوغة وخلق نوافذ في كل اتفاق تمكنه من العودة إلى القتال.

فالاتفاق مع حماس هو كما مع لبنان، اتفاقان لوقف إطلاق النار وليس لإنهاء الحرب، رغم الاختلاف في وقائع وظروف وبنود كل من الاتفاقين والأطراف المنخرطة في كل منهما. ففي لبنان سلم حزب الله موضوع التفاوض للدولة اللبنانية، مما اكسبها الركيزة القوية والزخم في المواجهة ومخاطبة المجتمع الدولي، على عكس حماس المتجاهلة للشرعية الفلسطينية والباحثة عبثا عن زاروب تأمل من خلاله أن تطل على الإدارة الأمريكية الجديدة.

نتنياهو بعد كل جولة حرب يضع فاصلة وليس نقطة. فهي بالنسبة له جولات في حرب كبرى واحدة هدفها كما قلنا في البداية تغيير استراتيجية الأمن في المنطقة في إطار شرق اوسطه الجديد. لذلك عمد مباشرة إلى تصعيد حربه على الضفة الغربية بحجة ضرب أذرع إيران، ومستثمرا في بعض الممارسات العبثية من مبايعات لولاية الفقيه وغيرها. لكن القاصي والداني يعلم ان حكومة الاحتلال كانت تمارس حرب إبادة في غزة وعينها في الأساس على الضفة الغربية التي تخوض فيها حرب حسم استيطاني وتغيير ديمغرافي هدفه تهجير أبناء شعبنا والضم الفعلي لمناطق واسعة فيها. فنتنياهو يتكئ في حربه على ترامب الذي منح إسرائيل دعما غير مسبوق خلال فترة حكمه الأولى، ويحيط نفسه في ولايته الجديدة بمساعدين يدعمون الاستيطان الإسرائيلي، وبعضهم يؤيد مزاعم المستوطنين بشأن أكذوبة الحق التوراتي في الضفة الغربية.

الضفة اليوم أرضا وشعبا وقيادة وسلطة وطنية في عين العاصفة، وهي جوهر أهداف دولة الإحتلال.

أما آن الأوان لبعض القوى الفلسطينية المرتهنة أن تستيقظ، وتتعظ !!!

ترامب من جديد.. إشارات متناقضة عن خططه لـ «الشرق الأوسط»!

بقلم: خليل حمد

قراءة السمة العامة للولاية الجديدة للرئيس الأمريكي العائد إلى البيت الأبيض، دونالد ترامب، تبدو أصعب مما يتوقع المرء نظراً لعدة عوامل:

الإشارات المتناقضة التي حملها حفل التنصيب، لناحية الضيوف وطبيعتهم، والقرارات التي استهل بها يومه الأول في البيت الأبيض.

من أبرز هذه القرارات التنفيذية التي تعني منطقتنا بشكل مباشر، رفع العقوبات عن المستوطنين في الضفة. إشارة من شأنها أن تقول: إن ترامب لا يزال الداعم حتى الصميم لـ «إسرائيل» كمشروع وليس فقط كـ «دولة». خصوصاً وأنه يتزامن مع توسيع الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على الضفة الغربية بذريعة «حماية المستوطنين». يمكن ربط القرار أيضاً بدعوة ترامب لقادة المستوطنات إلى حفل تنصيبه. لكنه يتعارض مع دعوات أخرى وجهها إلى حاخامَين معروفَين بعدائهما للصهيونية ورفضهما إقامة «إسرائيل» للقائه في البيت الأبيض، ليشكل ذلك «سابقة تاريخية»!

بساطة المفارقات هنا لا تعكس حقيقة اللغط والتكهنات التي تثيرها جهات سياسية وإعلامية في العالم حول خطط ترامب القادمة. ثلاث مقالات متناقضة حول سياسة ترامب في الشرق الأوسط تحديداً، نشرتها صحف معروفة صبيحة اليوم الأول لترامب في المكتب البيضاوي. توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» وجه رسالة إلى الرئيس العائد: «تعيش المنطقة المرحلة الأخيرة من الصراع»، فإما أن «تعيد تشكيلها على أسس السلام والرخاء والمصالح للجميع، وإما أن المستوطنات بالضفة ستقوِّض أي إمكانية لحلّ الدولتين». وفقاً للكاتب: ترامب يدرك أن تطلعات بنيامين نتنياهو تتعارض مع تطلعات سيد أمريكا للسنوات الأربع القادمة، وهذه التطلعات ستنسف حكومة نتنياهو ومستقبله السياسي ربما.

تفاؤل فريدمان الحذر بخصوص سياسة ترامب الشرق أوسطية، لا يعكس «أفضل الاحتمالات» التي تحدثت عنها ميلاني فيليبس في «التايمز» البريطانية. قالت الكاتبة ما يشير إلى أن «وقف النار في غزة» والذي ضغط ترامب لأجله قبيل تنصيبه كان بسبب عدم رغبة الرجل أن يلقي الصراع بظلاله على الحفل، لكن «مسؤولين إسرائيليين عدة –بحسب المقال-يأملون أن يدعم ترامب تل أبيب للاستمرار في حربها على غزة بعد انتهاء الاتفاق، ويساندها في تنفيذ خططها، وصولاً إلى توسيع نطاق الاتفاقيات الإبراهيمية لتضم السعودية،»الدلال» الذي حظي به المستوطنون في الأيام الأخيرة يعزز هذه الفرضية.

الأكثر تشاؤماً في توقعاته كان المراسل العسكري لصحيفة «معاريف». يستعيد الكاتب رغبة ترامب التي أعلنها ضمن حملته الانتخابية، بإنهاء الحروب التي بدأت في عهد جو بايدن، وألا يبدأ حروباً جديدة. يبني الكاتب على هذه الجملة ليصل إل خلاصة أن حرب إسرائيل انتهت في قطاع غزة بقرار من ترامب، ولن يستطيع نتنياهو واركان حكومته التأثير على أجندة البيت الأبيض فيما يتعلق بهذا الملف. يجزم الكاتب هنا أن خطة ترامب وإدارته هي واستقرار كل الجبهات المفتوحة في العالم.

في اختلاف الصحفيين ذوي الخبرة عند محاولة استشراف طريقة التعاطي الترامبية مع ملفات المنطقة والعالم، تنبع أيضاً من المفاجآت العديدة التي حملها ترامب للعالم في ولايته الأولى، ولا يبدو أنها ستكون بعيدة عن المشهد اليوم. فصاحب «صفقة القرن» أرسل مبعوثه الخاص ستيف ويتكوف لترتيب اتفاق وقف النار في غزة، والذي بدوره «ضغط» على نتنياهو للقبول بالاتفاق. لكنه عاد وأعطى تصريحَين متناقضَين، في الأول حذر من أن عدم احترام اتفاق غزة سيؤدي لاندلاع الجحيم، ولا يمكن لأحد مثلاً ضبط تركيا «الغاضبة من إسرائيل»، وفي الثاني شكك في صمود الاتفاق قائلاً: «لست واثقا من استمرار وقف إطلاق النار في غزة. إنها حربهم وليست حربنا». ليس مفهوماً «حرب مَن برأي ترامب!

المؤكد أن جزءاً من التعقيد الذي يراه ترامب في تنفيذ خططه في المنطقة ينبع من ولائه ودعمه اللا محدود لإسرائيل. الرجل يريد إنهاء الحروب، أو هكذا يُصرِّح ، ولكنه في نفس الوقت مقتنع بأن لتل أبيب الحق في أن تفعل ما تشاء في الأراضي الفلسطينية، ولو كان هذا الذي تشاؤه وتريده تل أبيب هو تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، الشريك الوحيد الذي يمكن معه تحقيق حل الدولتين، وبالتالي إحلال السلام في المنطقة عموماً.

يقول ترامب إنه يريد إنهاء الحروب، لكنه يتعامي عن حرب إسرائيل على الضفة، بل ويعطي الضوء الأخضر للمستوطنين كي يزيدوا جرائمهم، وهو ما رأت فيه السلطة الفلسطينية «تمهيدا لخلق حالة من الفوضى العنيفة في الضفة لتسهيل ضمها». مَن يضمن أن ترامب لا يريد إحياء «صفقة القرن» ولكن بطريقة مختلفة؟

في المجمل، تعطي طريقة تعاطي إدارة ترامب في السنوات القادمة مع القضية الفلسطينية مؤشرات عن شكل العلاقة القادم بين واشنطن والمنطقة. خصوصاً في ظل متغيرات كثيرة اختلفت بين ولايتين. أبرزها سقوط النظام في سورية وبرقية الترحيب التي أرسلها قائد الإدارة الجديدة في دمشق أحمد الشرع لترامب. رسالة أعربت عن رغبة في استعادة العلاقات مع واشنطن، لكنها لم تتطرق إلى موضوع التوغل الإسرائيلي الواسع في الأراضي السورية منذ الثامن من ديسمبر الماضي، كما لم تتطرق إلى الوجود الاحتلالي الأمريكي في الشرق السوري. قد يلجأ ترامب –في ظل الإشارات الجيدة تجاه تركيا أيضاً- إلى تعديل في شكل وعديد القوات الأمريكية شرق الفرات، إرضاءً لأنقره بتخفيف الدعم لـ «قوات سورية الديمقراطية» وللإدارة الجديدة في دمشق، مع تكرار إشارات «حسن الجوار» من جميع مسؤوليها.

ومن المتغيرات أيضاً انتخاب رئيس جديد للبنان هو الجنرال جوزيف عون، الذي غيَّب عن خطابه الأول ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» التي كانت لعقود بمثابة «تميمة الصمود اللبناني». فرصة لترامب في تعزيز دور بلاده في لبنان، إضافة لتمتين العلاقات مع حلفاء واشنطن التقليديين مثل السعودية وقطر وبقية دول الخليج إلى جانب مصر. هذا لا يعني أن الرجل لن يواصل الابتزاز، فمبلغ 500 مليار دولار جدير بزيارة الرياض قبل لندن. وإذن أمريكي بـ «برنامج نووي سعودي» ربطاً بحل القضية الفلسطينية يمكن أن يُدخل الرياض في الاتفاقات الإبراهيمية.

السلام إذا تصنعه فلسطين. سلام المنطقة الذي يزعم ترامب أنه يريده لا يمكن أن يحدث ويستمر ويستقر إلا إذا تمَّ حل القضية الفلسطينية. وفي ظل تمسك الفلسطينيين بحقوقهم، لا يمكن أن يكون هذا الحل بإنهاء القضية، بل بتنفيذ القرارات الدولية. تناقضات البيت الأبيض لا تفيد هنا. يجب على الرئيس القادم أن يحدد خياراته سريعاً، فأربع سنوات قد لا تكون كافية في ظل وجود معرقل وحيد لأي حل في المنطقة، وهو العقلية الإسرائيلية فقط.

تحديات كبيرة بمواجهة إدارة جديدة قديمة

بقلم: محمد علوش

عودة ترامب وتنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية يضع المنطقة أمام تحديات سياسية كبيرة، وقد تشهد القضية الفلسطينية، مزيدا من التعقيد في ظل السياسات المتوقعة من إدارة ت قد تسعى إلى ترسيخ نهجها السابق في التعامل مع الملف الفلسطيني دون أي تغيير جذري.

وفي ظل هذا المشهد، يبقى الفلسطينيون والأطراف الدولية المعنية في حالة ترقب لما ستأتي به الأيام المقبلة، وسط احتمالات مفتوحة ومخاوف من مزيد من التصعيد أو الجمود السياسي.

من الواضح أن فريق وطاقم العمل المعاون للرئيس ترامب لشؤون الشرق الأوسط عمل على تهيئة الأجواء لحكمه من دون ضجيج أو جحيم قطاع غزة وجنوب لبنان، ونجح في هذه المسألة بدرجة كبيرة بوقف اطلاق النار أولا بلبنان، وصفقة التبادل ووقف إطلاق النار» دخلت حيز التنفيذ في قطاع غزة، لكن سوف تظل لعنة هذه المنطقة تطارد ترامب، فالملفات المنتظر التباحث عنها ممتدة، وفيها قضايا حساسة وعلى رأسها القضية الفلسطينية بشكل عام وما يتعلق بمستقبل قطاع غزة وما يسمى باليوم التالي بشكل خاص، وما لم تكن إرادة الرئيس الأميركي قوية وتحمل وصفة سحرية للتهدئة الدائمة، لن يكون لاتفاق وقف إطلاق النار حظاً كبيراً من الصمود والاستمرارية، فالتصورات المتشددة التي يحملها نتنياهو وائتلافه الحكومي يمكن أن تعرقله، وهذا يعني أن التوقيع على الصفقة كان هدفاً مرحلياً، وليس نهائياً ربما، وأن المسألة تحتاج إلى جهود واسعة من فريق الرئيس ترامب، فالحرب التي اندلعت وتركت آثاراً مدمرة في المنطقة لا بد أن تعقبها خطة للتعافي اولا، ولعلاج أسبابها وتشوهاتها.

وإذا أردنا حديث أكثر وضوحاً إزاء هذه المسألة، فهل هناك أوهام أو رهانات على جدية ومصداقية الإدارة الامريكية الجديدة – القديمة بما يتعلق بالوضع الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ونحن الذين جربنا ذات الإدارة في مراحل سابقة وكانت الأكثر تطرفاً وتشدداً ضد شعبنا وقضيتنا الوطنية، وكانت ليس فقط منحازاً لإسرائيل وسياساتها وإجراءاتها وحربها التدميرية والفاشية والابادة الجماعية، بل شريكاً مكتمل الأركان وحلفياً رئيسياً لها باعتبارها كياناً وظيفياً في خدمة الأطماع والمصالح الأمريكية في المنطقة.

ترامب الذي طرح ما سمي بصفقة القرن، وهو ما لم تحلم به إسرائيل منذ إقامتها على الأرض المحتلة، بل ولم يسبقه أي رئيس أمريكي آخر للاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية الى القدس المحتلة، وضم هضبة الجولان السوري المحتل في خرق واضح واستهتار بكافة القوانين والاتفاقيات والأعراف الدولية بما في ذلك القرارات الأمريكية التي حاولت دائماً التعاطي بحذر مع قضية القدس بما لها من دلالات وأبعاد.

علينا أن لا ننخدع أبداً ببريق المواقف والسياسات الأمريكية، فلقد مضت «صفقة الأسرى واتفاق التهدئة ووقف إطلاق النار» على سبيل المسكنات الأمنية والسياسية التي أرادها ترامب للإيحاء بأن الصرامة هي عنواناً رئيسياً لتعامله مع قضايا المنطقة، وليس لأنها حلاً نهائياً يحتاج إلى أفكار خلّاقة، توفر لإسرائيل الأمن الذي تبحث عنه، وتضمن حقوق الشعب الفلسطيني، ربما يكون الشق الأول واضحاً بما يكفي، لكن الغموض الذي يكتنف الشق الثاني يؤكد أن ترامب قد يواصل طريق سلفه جو بايدن في التسويف، أو أن يقدم حلاً مناسباً، خطته المعروفة بصفقة القرن أو الاتفاقيات الإبراهيمية التي لن يكتب لها النجاح بعد ثبت فشلها بمنع احداث السابع من أكتوبر، لان أي سلام إقليمي لايمكن ان يضمن الأمن والأستقرار في المنطقة، ما لم يتضمن تسوية سياسية للفلسطينيين تنهي الأحتلال الإسرائيلي وتؤدي لقيام الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية.

وإذا ما تحدثنا أكثر حول الحل السياسي المعقول بالنسبة للفلسطينيين فلا خيار ولا موقف لديهم سوى المطالبة بالحقوق الوطنية العادلة والمشروعة التي أقرتها قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن «قرارات الشرعية الدولية» ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وهذا يطلب اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لحماية وإنفاذ «حل الدولتين» المتوافق عليه دولياً، والعالم اليوم مطالب، سياسياً وأخلاقياً، بالانتصار للحق والعدل وللقانون الدولي، وعليه اتخاذ المواقف وإجراءات بحق إسرائيل، وأن لا أن يستمر بالتعامل معها كدولة فوق القانون، وأن يكف عن سياسة الكيل بمكاييل مزدوجة اتجاه اسرائيل ودول أخرى.

وإن إنقاذ «حل الدولتين» يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطين، والمسؤولية عن قيام الدولة الفلسطينية، ودولة الاحتلال وحكوماتها المتعاقبة وخاصة الحكومة الفاشية الحالية هي من أنهت الاتفاقيات الموقعة بإجراءات عملية، وبدعم من ادارة ترامب السابقة، وربما تتجدد لها مثل هذه الفرص الآن مع الإدارة الجديدة نفسها لفرض المزيد من الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى فرض الهيمنة والأسرلة وسياسة الضم والتوسع الاستيطاني كأمر واقع، وليس من المقبول أبداً أن نبقى الطرف الوحيد الملتزم بالاتفاقيات الموقعة، فنحن أمام وضع تتجه فيه حكومة الاحتلال نحو المزيد من الفاشية والعدوان الهمجي ضد شعبنا، ومجمل قرارات الاحتلال هي قوانين عنصرية، وإن صمت العالم أمام ذلك، ستنعكس نتائجه على المجتمع الدولي بأكمله.

الإدارة الأمريكية ودولة الاحتلال غير معنيتان باستقرار المنطقة وأمنها، بل تبحث عن تصعيد خطير، وتعمل على استبدال حل الدولتين بحل الاستيطان ونهب الأراضي الفلسطينية، وفرض الحلول أحادية الجانب وتضربان عرض الحائط لكل ما أتفق عليه في السابق.

علينا امتلاك زمام المبادرة وصياغة رؤيتنا الوطنية الفلسطينية الاستراتيجية لمواجهة التحديات التي تواجه القضية، حيث تكبر التحديات في مواجهة المشاريع والقرارات التي ستطرحها الإدارة الأمريكية الجديدة القديمة، وحتى لا تنتهي الأمور الى المجهول يجب تعزيز ارادتنا الوطنية في التصدي لكل المخططات والأوهام الأمريكية الإسرائيلية والثبات على الموقف كما أسقطنا من قبل كافة المشاريع السابقة التي تنتقص من حقوقنا الراسخة.

خطاب ترامب في نسخته الجديدة!

بقلم: عائدة عم علي

لا نعلم بعد، إذا كان خطاب الرئيس الأمريكي الجديد سيحدث تحولات تاريخية في واشنطن، عبر نسخة ترامب الجديدة التي اختلفت في الشكل دون المضمون إذ يطلّ الرجل الذي سيقود الامبراطورية الأميركية أربع سنوات بأداءٍ مختلف، وان كان يصعب التنبؤ بمواقف الإدارة الجديدة على المسرح الدولي، خاصة وأنه أثار جدلاً واسعاً منذ بداية حملته الانتخابية وصلت أصداؤها إلى عواصم العالم وخاصة الأوروبية التي لم تسلم من حمم قذائف أطلقها في غير اتجاه.

سياسة واشنطن سواء مع ترامب أو سواه لم تحيد قيد أنملة عن ذات التوجهات والمصالح، كونها تقوم على الانحياز والعداء وتقديم أولوياتها بما يحقق مصالحها الاقتصادية والأمنية، لذا لا نتوقع كثير من التغيرات لا سيما بما يتعلق بالشرق الأوسط وفلسطين والتي لا يقوم الرئيس بصناعة سياستها وتحديد استراتيجيتها بعيداً عن أروقة صناع السياسة الأمريكية. إذ يدشّن ترامب زمنه الجديد بمقاربة تشبه رؤية اليمين الصهيوني للشرق الأوسط، فيمعن في إظهار القدرة على البطش والفتك بكلّ من يعترض طريقه.

لكن جديد كشفه النيات الأمريكية هو لما يُخطّط له في أروقة سياسة صناع القرار الأمريكي الثابتة ولم تتغير أو تتبدل بتعاقب الإدارات بمؤسساتها العسكرية والأمنية.

أمام هذا القلق والتباين في المواقف وتعاطي الإدارة الأمريكية الجديدة مع ملفات المنطقة والعالم فإن ترامب الذي يتمتع بأغلبية جمهورية في الكونغرس لم يتسنّ له اتخاذ قرارات حاسمة إلا بما يخدم ويدعم مصلحة الكيان الصهيوني على حساب الحقوق الفلسطينية وهو الذي نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة واختار دافيد فريدمان سفيرا مناصراً للاستيطان، ودعم أجهزة استخباراته للتنظيمات الإرهابية لافتعال الحروب وتصدير أزمات الداخل الأمريكي للخارج لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

مهما بالغ الخطاب الأمريكي واستمرّ في غيّه وقصر أولوياته، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى التراجع عن المخطط التدميري المرسوم للشرق الأوسط وزرع الفتن المذهبية، انسجاما مع غاية الاحتلال لتصفية غزة، والقضية الفلسطينية، وعين الاحتلال على لبنان وسورية، وصولاً إلى الفرات، وقبله النيل.

ليس مصادفة أن أوّل قرارات ترامب إلغاء عقوبات بايدن على مستوطنين ارتكبوا أعمال إرهاب ضدّ فلسطينيين، وبعدها تنطلق آليات الاحتلال لتنفيذ عدوان شامل على جنين وباقي الضفة المحتلة، تحت اسم «عملية السور الحديدي» لتثبيت الاستيطان وتوسيعه، بعين تلمودية وعقيدة صهيونية تسمي الضفة «يهودا والسامرة» مثل السعي لتغيير اسم «خليج المكسيك» إلى خليج أميركا، ومصادرة قناة بنما وإخضاعها لهيمنة الإمبراطورية الترامبية.

لكن هناك مخاوف أثارت حفيظة ترامب الذي لم يكن يتوقعها بعد ما فرضه علاقات التطبيع في المنطقة بين بعض الدول أن تنتهي تلك العلاقات إلى هذا الشكل بعد أربع سنوات، وبخاصة وهو يرى أن المقاومة استنزفت وعرت كيانه الإسرائيلي وكشفت عن ارتكابه إبادة جماعية وجرائم حرب غير مسبوقة.

فالرئيس الأمريكي يواجه جدول عمل يجد فيه بنيامين نتنياهو المفضل لديه حتى عام 2020، أصبح مجرماً مطلوب القبض عليه من محكمة الجنائية الدولية، والعالم يندد بالكيان الذي تواجه جبهته الداخلية أسوأ أزماتها بين الأحزاب وبين المستوطنين وداخل الجيش، وهذه عوامل لن تجعل طريق ترامب سهلاً في دفاعه عما يرغب فيه أو يطلبه الكيان.

ومع أن الإدارة الأمريكية لم تخرج من عقلية القطبية الأحادية دون التسليم أن هناك أقطاباً دوليين وإقليميين يقفون في مواجهة هيمنتها ويرفضون قوانينها العنصرية التي لا تقدم إلا المزيد من الفساد والحروب لخدمة مصلحتها وغطرسة أميركيا.

العالم الذي تركه ترامب عام 2020 لم تعد فيه الولايات المتحدة الدولة الأقوى المهيمنة، فقد تآكلت قدراتها أمام روسيا وحربها ضدها بوساطة أوكرانيا، كما تآكلت أمام الصين ولم تنجح في تجنيد دول آسيوية مهمة لمشاركتها في الحرب على الصين برغم أن إدارة بايدن وضعت مهمة تحجيم الصين ومحاصرتها في أولوية مهام السياسة الخارجية.

كذلك الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي لم يتمكنوا من ردع روسيا وأصبحوا يميلون إلى عدم التجاوب الواسع مع السياسة الأمريكية تجاه المواضيع العالمية، وأدركوا أن واشنطن أرادت اشغالهم بروسيا لكي تنخفض هي أعباء المجابهة، وهذا العامل يدفعها إلى إعادة النظر في سياساتها فيما يتعلق بواشنطن.

الرئيس المتغطرس ترامب أظهر فشلا ذريعا بإدراكه حق اليقين أن السياسات الأمريكية وعلاقاتها ترتكز.

نبذة تاريخية عن النظام التعليمي في فلسطين بعد النكبة

بقلم: زكي نموره

خضع التعليم الفلسطيني بعد الحرب العالمية الأولى لسياسة الانتداب البريطاني، وعانى من الإهمال والتقصير في هذه الفترة، كما تأثر وضع سكان فلسطين بنتائج الحرب العربية -الإسرائيلية في عام 1948، والتي نتجت عنها نكبة 48 وقيام الكيان الإسرائيلي على غالبية الأراضي الفلسطينية، وتشريد الفلسطينيين من ديارهم خارج وداخل فلسطين، حيث نزح وهُجِّرَ عدد كبير إلى دول عربية وأخرى أجنبية.

وفي هذه الفترة عاش التعليم الفلسطيني فترة جديدة، شهدت تطبيق المناهج الأردنية في الضفة والمناهج المصرية في غزة، واستمر ذلك خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب عام 1967، والذي أثر بشكل كبير في بنية شعبنا حيث تكررت مأساة الهجرة.

النظام التعليمي في وكالة الغوث الدولية

لم يكن للفلسطينيين بعد نكبة عام 1948، أي نظام تعليمي خاص بهم وخضعوا بشكل مباشر لأنظمة التعليم السائدة في البلدان التي هاجروا ونزحوا إليها، أو خضعوا بشكل غير مباشر لهذه الأنظمة عن طريق وكالة الغوث الدولية (الأونروا) التي أُنشئت لإغاثتهم.

يتكون نظام التعليم في الوكالة من ست سنوات دراسية للمرحلة الابتدائية، وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية ويطبق ذلك في الضفة الغربية وغزة وسوريا، أما في لبنان والأردن، فأربع سنوات دراسية للمرحلة الإعدادية. ولا تقدم الوكالة خدمات التعليم الثانوي في مدارسها ما عدا في لبنان، فهناك مدرسة واحدة تابعة للوكالة افتتحت عام1993. أما الطلبة الذين ينهون المرحلة الإعدادية فيلتحقون في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة. وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، تقدم الوكالة منحاً للدراسة في جامعات الشرق الأوسط.

تعليم الفلسطينيين خارج مناطق عمليات وكالة الغوث

إن الفلسطينيين الذين يقيمون خارج فلسطين ولا يتلقون التعليم في مدارس الوكالة أو بإشرافها، يتلقّون التعليم المتوفر في البلدان والمناطق التي هاجروا ونزحوا إليها، مثلهم مثل سائر السكان، وبعضهم يدخل مدارس خاصة، كما هو الحال في السعودية وبلدان الخليج العربي.

منظمة التحرير الفلسطينية وتعليم الفلسطينيين في الخارج

بعد انطلاق منظمة التحرير الفلسطينية بدأت المحاولات الأولى للتعليم والعناية بأسر الشهداء والأسرى والمحتاجين، وتوفير التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بفتح مدارس خاصة وهي: بيت إسعاد الطفولة في سوق الغرب بلبنان التي تأسست على يد الاتحاد العربي الفلسطيني قبل ظهور حركة (فتح). وفي عام 1970 تولّت مؤسسة الشؤون الاجتماعية تأمين ميزانيتها وإدارتها، وضمت المدرسة فرعين: مهني وأكاديمي، وتوقفت عن العمل منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، ومدرسة بيت المقدس في عمان، التي افتتحت عام 1968 لبنات الشهداء، ومدرسة رام الله المسائية في مخيم صبرا في لبنان، لأبناء الشهداء والمقاتلين، ومدرسة في تونس وأخرى في الدانمارك. وفي الكويت، تم استخدام مباني وزارة التربية الكويتية كمدارس، وفي أواسط السبعينات ضمت هذه المدارس إلى وزارة التربية الكويتية نظراً للصعوبات المالية التي واجهتها مع إبقاء القضايا الفنية في عهدة منظمة التحرير الفلسطينية

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الإعلام المغرض بين الفرجة وصناعة التضليل

يثبت واقع الحال يوميا، أن لا وجود لإعلام محايد فإما أن يكون وسيلة لتحرير وعي الجماهير وتقديم الحقائق كما هي وتعرية واقع الظلم والاستبداد، أو وسيلة تدجين وتعتيم وقلب للحقائق والتلاعب بالعقول وتزييف الوعي وإشغالها عن همومها ومصالحها بأنواع من برامج التسلية والترفيه وصناعة الاهتمامات، الوهمية لصرف الانتباه عن قضاياها الجوهرية ولتساهم في تبديد الوقت وتتويه العقل في عمليات خداع ومبالغات وتضخيم لقضايا ثانوية يقابله تهوين لما يستحق التعظيم، وكي الوعي وصناعة الزيف والانتصارات والامجاد بخلاف الواقع.

الإعلام المكتوب والمرئي في نطاق دوره، يتبنى عادة اتجاهات كلية اختزالية تكثيفية تبسيطية في آن معا قد تتحول إلى مسلمات يصعب تفكيكها وفضحها، بسبب بساطتها، وإحكام صياغتها، وإغراق الإدراك بها، وصولاً إلى هدر فعلي للقيمة والوعي، ويتبع ذلك في عصر الرقمنة الاعتماد على الصور عالية الدقة، مع المؤثرات البصرية والسمعية التي تبهر البصر وتخاطب القلب قبل العقل، أضف الى ذلك ظاهرة ما يسمى التحليل السياسي والذي يتماشى مع سياسة الوسيلة الإعلامية لتدعيم الصورة البصرية، ومن هنا يتم صناعة الحدث وتفصيله حسب الهوى وتقديمه على أنه الحقيقة.

إن عالم الاعلام اليوم يعتمد على صناعة الخبر عوضا عن نقله، عبر المبالغة في الحديث عن انجازات وهمية أو ثانوية والهاء الرأي العام عن المشكلات الحقيقية والاخفاقات المتوالية، صناعة القدسية ليخرجوا من دائرة البشر العاديين الى الاشخاص ذوي معجزات وأفعال خارقة وقدرات قوية، اللعب بتضخيم مفاهيم ومصطلحات معينة والتركيز على بعض الجزيئيات وفصلها عن سياقها العام وتجاهل مناقشة تحديات المستقبل، والقضايا الجوهرية التي تهم المواطن العادي، شيطنة من لا يتفق مع نهج صانع الخبر واتهامهم بالعمالة وتشويه الصورة الأخلاقية.

المجتمع الفلسطيني كغيره وربما على نطاق أوسع، يعاني من سطوة الاعلام الدولي على تشكيل الوعي وصناعة الرأي العام الداخلي نظرا لطبيعة القضية الفلسطينية وتأثيرها على العالم أجمع، وكونها ورقة سياسية ذات قيمة تسعى العديد من الدول التي تعمل على تحقيق مكاسب سياسية لها على حساب القضية والشعب، إلى امتلاكها أو التأثير العميق فيها، وتلك الوسائل الإعلامية تقف خلفها دول تمتلك المال والقوة الناعمة.

ان تركيز شبكة الجزيرة على الوضع الفلسطيني الداخلي، على سبيل المثال، حيث كان ومازال لها دورا كبيرا في ذلك، فهي تصور مجموعات خارجة عن القانون بخلاف الواقع وتظهرها خدمة لأجندات ومخططات غير بريئة ولا مهنية، بأنها مجموعات مقاومة وقامت باستضافة بعضا منهم تحت تلك المسميات والواقع اثبت عكس ذلك، من هنا الخطورة لوسائل الاعلام في تفكيك المجتمع حيث يبدأ الانقسام المجتمعي حول القضية وتشكيل الرأي العام بناء على صناعة الخبر من قبل وسيلة إعلامية بعيدا عن التفكير العقلي السليم.

وأيضا خلال العدوان الهمجي على غزة والسعي الى تضخيم المقاومة الفلسطينية وقوتها وتصوير العدوان على أنه حرب متكافئة بين جيشين، وتأثير ذلك على المدنيين في قطاع غزة بما يسوغ استخدام القوة المفرطة والقاتلة ضدهم.

يثبت الإعلام يوميا تأثيره البالغ الأهمية في مجرى الأحداث، بفضل التطور المتسارع للثورة التكنولوجية من وسائل ووسائط متعددة حولت العلاقة بين الإعلام والسياسة لصفة تلازمية تقوم على تبادل الأدوار وتكاملها، ما جعل وسائل الإعلام قادرة على الفعل في المشهد السياسي، وتشكيل رؤية لدى الجماهير، وتحديد نمط تفكيرها وتصوراتها تجاه القضايا المطروحة والمستجدة هذه المسألة الملحة تتطلب منا نحن أصحاب الفعل والقضية والرسالة، أن نكون جزء من الفعل خارج صالة المتفرجين نتعرض لضربات الاعلام الموجعة وتداعياتها.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور